اطار اصلاحي لاستثمار تكنولوجيا المعلومات في التغيير طويل المدى

للفرد والمؤسسات والمجتمع

تنمية الناشئة مثقفين ومهنيين وعلماء مبدعين

مُخطوٌ (وخطأً فاحشاً) من حاول علاج مشاكل المجتمع بغير التربية، لأن ذلك مهما كان مخلصاً وفعالاً، فلا يتعدى أعمال الترميم والترقيع ومداواة الأعراض الجانبية لضعف الفرد والمؤسسات وسبل الحياة في البلدان العربية. لماذا؟ لأن التربية الأسرية والمدرسية خاصة هما التوأم لاستنبات كافة الكوادر المؤهلة العاملة التي يحتاجها المجتمع للبناء البشري والتقدم، بدءاً بالأم والأب والأخ، وانتهاءً بالعسكري والمعلم والعالم والطبيب والمهندس والمنتج وعامل الخدمات. كل هؤلاء تربوا في أسرهم ثم أُعِدّوا مدرسياً ومهنياً في مؤسسات تعليمية، تتفق في طبيعتها وأغراضها مع الشرائح الوظيفية المطلوبة من المجتمع. وبهذا، فأن نبحث المشاكل المختلفة للإنسان والحياة بدون الرجوع مباشرة إلى التربية كأصل للداء يُعدّ ذلك مغالطة جوهرية للواقع ومُجانبة لمنطق وأسلوبية البحث العلمي (الناجع غالباً) في دراسة قضايا وحاجات المجتمع وإيجاد الحلول الفعالة المطلوبة لكل منها.

وحتى تصلح التربية لإحداث التغيير الجذري للفرد والمجتمع بصفة مستمرة، يجب أن تكون عفية في عواملها وعملياتها.. وإلاّ، فإنها تستلزم أولاً إصلاح حالها، حتى تبدو مؤهلة للمسؤوليات التنموية الجسام المتوقعة منها.

وطالما تعاني البلدان العربية من مشاكل جمّة على مختلف الصُعُد الحياتية والحضارية، فهذا يعني بأن التربية عاجزة من حيث المبدأ عن أداء رسالتها.. الأمر الذي يجب معه البدء بحملة جادة لعلاجها حتى يمكن بالتالي علاج الفرد والمجتمع.. تتناول هذه الحملة الإصلاحية التربيتين الأسرية غير الرسمية ثم المدرسية الرسمية.

إن مفتاح التغيير المنظم طويل المدى للفرد والمجتمع، يتمثل بالتربيتين الأسرية والمدرسية، وإن أي تصحيح أو تحسين أو تغيير للعوامل البشرية والحياتية خارج نطاق

التربية، ستكون كلها بدون شك وصفات علاجية مؤقتة، تتناول الأعراض الظاهرة للمشاكل والأزمات الإنسانية الحياتية، دون أصل الداء الذي كان سبباً مباشراً لكل الكوارث الملاحظة.

ويتوجب من أنظمة التعليم التحوّل من جماعيتها المُتزمتة في تربية الناشئة، الى التنوع تعليمياً في التعامل معهم من حيث الأهداف والمحتوى والمعايير أو المستويات التقييمية معتمداً في ذلك ثلاثة مستويات (مثقفين ومهنيين متخصصين ومفكرين مبدعين) باعتبار الاستعداد الخاص (الذكاء الخاص) للمتعلمين ورغباتهم وحاجاتهم التحصيلية للمناهج الدراسية المعنية.

وهنا نتسائل: من له الحق في أي مجتمع ان يفرض على جميع المتعلمين تعلم جميع المناهج بنفس المستويات والمعايير التحصيلية المتعارف عليها تقليدياً في المدارس والجامعات: راسب ومقبول وجيد وجيد جداً وممتاز؟ وعلى أي أساس تفرض المؤسسة التعليمية على كل المتعلمين ان يتعلموا كل المناهج وأن يكونوا جميعاً في المستقبل: مؤرخين وجغرافيين ولغويين ورياضيين وفيزيائيين وكيميائيين وغيرها العديد من المجالات الاكاديمية الدراسية؟

وهل يمكن للمتعلمين فعلاً ان يكونوا عاملين في كل هذه التخصصات أو ناجحين فيها؟ وهل يحتاج المجتمع بالمقابل نتائج هذه المعالجة الجماعية الموحّدة في التحصيل الدراسي سنة بعد سنة وجيلاً بعد جيل باعتبار أفضلياته أو حاجاته الاجتماعية والعلمية والثقافية– الحضارية والاقتصادية والإدارية والنفسية؟ ان الاجابة البسيطة على مثل هذه التساؤلات وغيرها هي: بالطبع "لا"، لأن الافراد المختلفين يتعلمون لتحصيل رغبات ومجالات تحصيلية مختلفة. كما ان المجتمع أي مجتمع بأفراده وأسره وطبقاته ومشاغله أو أفضلياته الحياتية اليومية يحتاج بالضرورة عاملين وعلماء متفوقين بأعداد متفاوتة في مجالات تخصصية مختلفة.

ومن هنا نقترح لأنظمة التعليم والتقييم المدرسي والجامعي بحد سواء ان تتحول من جماعيتها الموحَّدة الى آخر ثلاثي المستويات هي: المثقفون في حقل المنهج أو الكتاب

المنهجي والموظفون (معلمون أو فنيون أو مختصون) ثم مفكرون مبدعون- علماء في مجال المنهج.

والمثقفون هم الذين يتحصّلون على المفاهيم الأساسية المقررة بالكتاب المنهجي والتي تتراوح في معظم الأحوال بين ٢٥- ٥٠% من محتوى المقرر. والموظفون هم العاملون في حقل المنهج كالمعلمين والفنيين والإداريين والمشرفين الموجهين وغيرهم من الشرائح المهنية العاملة. اما المبدعون المفكرون فهم النخبة: العلماء الموهوبون أو المتفوقون في حقل المنهج والذين سيعتمد عليهم المجتمع بدرجة رئيسة في التطوير النظري والتطبيقي للمعرفة المنهجية المتخصصة وبالتالي في التقدم: العلمي والثقافي والحضاري بين الامم الاخرى (الشكل ١).

وبينما يكون المحتوى الدراسي والتحصيلي للمثقفين بين ٢٥-٥٠% من المعلومات الأساسية الأكاديمية للمنهج، والمحتوى الدراسي- التحصيلي للموظفين قد يصل الى ٩٠% من المنهج (أي يشمل المحتوى السابق للمثقفين زائداً نسبة ٤٠% التالية من تفاصيل المعلومات المنهجية (المعارف الثانوية)، فان المحتوى الأكاديمي للمبدعين يضم المستويين التحصيليين السابقين للمثقفين والموظفين زائداً نسبة ١٠% المتبقية، اضافة ايضاً لمرجع منهجي أو اكثر ومشاريع وأنشطة متنوعة يقوم بها الموهوبون بصفة خاصة لرعاية قدراتهم وهواياتهم العلمية التخصصية بالمستقبل.

وفي الوقت الذي يتطلب العمل بهذا النظام في التعليم المدرسي جرد الحقائق المنهجية المقرّرة وفرزها الى أساسية وثانوية تفصيلية لتوجيه تناولها الهادف من فئات المتعلمين الثلاث، فانه يتوجب أيضاً من الإدارة التعليمية توظيف الاختبارات النفسية والأكاديمية والمهنية المناسبة (اختبارات الشخصية والذكاء والاستعداد والميول النفسية والمجالات المعرفية والمهنية) لفرز المتعلمين علمياً موضوعياً لفئاتهم التحصيلية المناسبة: مثقفين وموظفين ومبدعين بدءاً من المرحلة الاعدادية في الغالب.

شكل ١ : ادارة المنهج والتعلم المنهجي بالتحصيل متعدّد المستويات

اما في التعليم الجامعي، فيمكن تطبيق النظام الثلاثي لتحصيل المقررات المنهجية بالطريقة التالية حيث يبادر كل مدرس جامعي (بعلم وخبر القسم الأكاديمي الذي يعمل فيه) بتحديد ثلاثة مستويات لتحصيل مقرره الدراسي على النحو التالي:

١. المثقفون: يدرسون ٥٠% من المقرر يحدد المعلم محتواها المنهجي، مع دوام لا يقل عن ٢٥% ويقدمون الاختبار النهائي للمادة.

٢. الموظفون: يدرسون ٩٠% من المقرر ويداومون حسب النظام المعمول به. ويكلفون بمشروع أو تقرير في مجال المنهج بشكل فردي أو بمجموعات صغيرة. كما يقدمون اختبارين عامين (بمنتصف الفصل أو السنة الدراسية) ثم نهائي كلي. كما يكلف كل منهم بتعليم خاص لعدد ١-٣ من الأقران المثقفين.

٣. المبدعون: يدرسون كل المقرر ويداومون حسب النظام (أو بترتيبات يومية مع المدرس)، ويؤدون الاختبارات النصفية والنهائية ويكلفون بعدة مشاريع أو بحوث وقراءات مستقلة في المادة. كما يُطلب منهم دراسة ومناقشة (والاختبار ان رأى المدرس ذلك) مرجع أكاديمي الى خمسة اضافية، وذلك حسب قدرات المتعلمين المتفوقين، وتعدّد

المقررات الجامعية، وتوفر المصادر المكتبية والالكترونية أونلاين، والبيئات الجامعية والمدرسية والمحلية المشجعة على البحث والاستقصاء.

وكيف يتم تقييم المتخلفين عن أداء بعض المتطلبات التحصيلية في المستوى الذي يختاره الطالب أو الطالبة لنفسيهما بتوجيه أو ترشيد أستاذ المادة أو بما يعرف المرشد الأكاديمي؟ وكيف يتم تقييم الانجاز التحصيلي الذي يتدنى نوعياً عن المطلوب في المستوى التحصيلي الذي يتبناه الواحد منهما لنفسه. وهنا، اذا نقص كمياً في متطلب أو اكثر أو ضعفت جودة هذا التحصيل، فان المدرس يقوم في هذه الحالة بتقدير انجاز الطالب / الطالبة لتنخفض درجة التحصيل من ناجح أو ممتاز في مستوى المبدعين الى سابقه للموظفين ثم من الموظفين الى أدنى حيث المثقفين.

تطوير أنظمة التعليم العربية لتفعيل استجابتها لذوي الحاجات الخاصة

مهما يكن ضعف أو عجز التربية في البلدان العربية عن إنتاج الإنسان المدني المطلوب لتشغيل وتقدم المسؤوليات اليومية، فإننا نقترح لتصويب التربيتين الأسرية والمدرسية، ولتوظيفهما البناء وسائلاً لتغيير الفرد والحياة اليومية، خاصة في المرحلة الحياتية والحضارية الحرجة التي تعيشها البلدان العربية عموماً، ما يلي: تغيير التربية المدرسية من أسلوبها الجماعي المطلق في تعليم الناشئة، والتعامل معهم، إلى آخر انتقائي. أي إلى أسلوب تعليم المسارات الدراسية المتخصصة للموهوبين والعاديين والمعاقين ثم للمهنيين والفنيين. ولا تستطيع البلدان العربية بالطبع تفريد التعليم أو تبني طرق المجموعات الصغيرة في ذلك، لأن مثل هذه الأساليب تقع خلف إمكانياتها المادية والبشرية التطبيقية. ولكن بالمقابل يمكنها بقليل من الجهد والمحاولة، تعليم الناشئة حسب قدراتهم الذكائية أو الإدراكية ثم الجسمية العامة. نقترح لهذا مبدئياً، المسارات التالية:

تربية الموهوبين والمتفوقين

إن هذه الشريحة من الناشئة هي في واقع الأمر دينامية التقدم والإبداع في أي مجتمع. ولا سبيل الى تفوقه داخلياً وضمن المنظومة الدولية إلا برعاية واستثمار الذكاءآت

والهوايات الخاصة للموهوبين في التخصصات المتنوعة التي يرغبونها لأنفسهم وللبيئة الاجتماعية والمهنية المعنيين بها.

وحتى تحصل البلدان العربية على القيادات الكفوءة لتربية الموهوبين، يمكنها من حيث المبدأ اعتبار ما يلي:

١- إحصاء أعداد التلاميذ الموهوبين / المتفوقين في المجالات العلمية / الوظيفية بمختلف المستويات المدرسية، وليكن ذلك من بداية المدرسة الابتدائية.

٢- فرز التلاميذ الموهوبين / المتفوقين الى تخصصات دراسية / وظيفية حسب نتائج اختبارات نفسية وأكاديمية ومهنية متنوعة، تتفق مع قدرات الذكاء الخاصة (الاستعداد) لأفرادهم ثم مع حاجات المجتمع الحياتية الاستراتيجية، حتى يُضمن لكل تلميذ الدور الذي يليق برغباته وقدراته الذاتية بالمستقبل.

٣- تعريض التلاميذ الموهوبين / المتفوقين في كل تخصص لمعارف عملية اضافية عن المقرر عليهم كل سنة، قبل العمل على ترفيعهم إلى السنة المدرسية التالية. إن هذا الإجراء يؤدي إلى فائدتين: تعميق الادراك المتخصص لأفراد التلاميذ، ثم المحافظة على وقتهم المدرسي من الضياع، خاصة وهم قادرون على تحصيل المقررات المنهجية في مُدد زمنية تقل بكثير عن تلك التي يستنفذها أقرانهم العاديون.

٤- تعريض التلاميذ الموهوبين / المتفوقين في كل تخصص لخبرات ميدانية / عملية، يتعرفون من خلالها على واقع ما يدرسونه أكاديمياً من معارف ومهارات، ثم على معاناة وصعوبات وحاجات المجتمع في المجالات المرتبطة بداراساتهم.

٥- تقسيم الوقت الدراسي المدرسي بعد المرحلة المتوسطة كلما أمكن، إلى نصفين: يكرس الأول لدراسة المواد المدرسية المقررة على التلاميذ عموماً، أما النصف الثاني فيخصص لدراسة المواد أو العلوم أو المهن التي يختارونها.

٦- استحداث مدارس شاملة متخصصة كلما أمكن، موازية لمدارس التعليم الثانوي العام، يدرس فيها التلاميذ الموهوبون / المتفوقون على غرار أقسام التعليم الجامعي،

التخصصات المختارة من كل منهم في العلوم و الاجتماعيات والرياضيات والعلوم واللغة العربية واللغة الأجنبية، والدراسات الدينية وغيرها مما يتوفر من علوم حياتية وحضارية نافعة بالمستقبل. يمكن في حالة تدني امكانيات بعض البلدان العربية النامية، استخدام المدارس القائمة أو جزء منها خلال دوامها العام أو خارجه لقيام المدارس المتخصصة الحالية. أو يمكن تشكيل عصبة من عدة مدارس بالمدينة أو المنطقة تشترك في انشاء أو تخصيص مدرسة خاصة لتعليم الموهوبين.

٧- السماح للتلاميذ الموهوبين / المتفوقين بالتقدم في التحصيل دون تقييدهم بإنجاز أقرانهم العاديين. وهنا قد يلاحظ بعض التلاميذ ينهون تربيتهم المدرسية في ست أو ثماني أو عشرة سنوات، بدل الاثنتي عشر سنة المقررة تقليدياً للتعليم المدرسي العام.

٨- استحداث صفوف خاصة بتعليم الموهوبين / المتفوقين ضمن المدرسة العادية، عند عدم إمكانية المجتمع استحداث مدارس خاصة مستقلة أو عند محدودية عدد هذا النوع من التلاميذ في القرية أو المدينة أو التجمعات السكانية. وهنا يقوم معلم خاص أو أكثر بمسؤولية تعليم عشرة إلى خمسة عشر تلميذاً بمستويات مدرسية مختلفة.

كأن يُجمع التلاميذ بين الصف الأول والسادس في فصل، والتلاميذ بين الصف الأول والثالث متوسط في صف، ثم تلاميذ الثانوية الموهوبون / المتفوقون في صف.+لا أما في حال العدد المحدود جداً لهؤلاء فيمكن دمج تلاميذ المرحلة الابتدائية في صف وأقرانهم بالإعدادية والثانوية في صف آخر.

إن المبدأ الذي نؤكده تربوياً وإنسانياً هنا مهما اختلفت الترتيبات التنظيمية الصفية للتلاميذ الموهوبين / المتفوقين، هو عدم الاستمرار في هدر مستقبل الفرد والمؤسسات والمجتمع بهدر القدرات المبدعة للأجيال الناشئة نتيجة الجماعية المدرسية الراهنة. وذلك بتبني أي صيغة إدارية أو تربوية شكلية للتعامل مع أفراد التلاميذ، شريطة أن ترعى هذه الصيغة بالطبع تعلمهم ونموهم دائماً للأفضل.

تربية ذوي الحاجات الخاصة إدراكياً وحسياً وحركياً جسمياً

إن من حق ذوي الحاجات الخاصة إنسانياً واجتماعياً ومهنياً على المجتمعات العربية، أن يتعلم أفرادهم ما يقدرون عليه، من علوم ومهن مفيدة لدعم حياتهم الشخصية وحاجات المجتمع بحد سواء.

ومما يجدر تأكيده هنا، هو أن بعض أفراد المعاقين يمتلكون قدرات خاصة (ذكاءً خاصاً) متفوقة كحال أقرانهم العاديين والموهوبين وأكثر أحياناً في المجالات الدراسية والمهنية المختلفة. وما الشاعر المبدع أبو العلاء المعري، والموسيقي العبقري بتهوفن، والكاتبة هيلين كيل سوى أمثلة محدودة على ذلك.

والفئات الخاصة التي يتوجب الالتفات مدرسياً إليها، تقع فيما يلي:

١- التلاميذ بطيئو التعلم (بمعدل ذكاء ٨٠-٩٠ عادة).

٢- التلاميذ المتخلفون إدراكياً، أي بمعدلات ذكاء تحت معدل ٨٠.

٣- التلاميذ المعاقون بصرياً (المكفوفون).

٤- التلاميذ المعاقون سمعياً (الصم).

٥- التلاميذ المعاقون كلامياً (البكم).

٦- التلاميذ المعاقون حركياً جسمياً (المقعدون).

ونقترح في حالة العدد المحدود لهذه الفئات الخاصة من التلاميذ في الريف أو المدينة، استحداث صف مستقل (دون المدارس المتخصصة المستقلة) ضمن المدرسة العادية يجمع كل تلاميذ الإعاقة الواحدة، ويقوم على تدريسه معلم مؤهل أكاديمياً وتربوياً طوال المدرسة الابتدائية، وآخر خلال المدرستين الإعدادية والثانوية.

وبهذا، يضمن المجتمع من حيث المبدأ، تشغيل كافة الطاقات الممكنة لأفراده، متحصلاً بذلك على نتيجتين هامتين:

* إعالة كل فرد لنفسه وأسرته وبالتالي عدم الحاجة لإعالة المجتمع له، محرّراً المجتمع في البلدان العربية من أعباء اقتصادية وإنسانية هو مثقل بالكثير منها.

* رعاية كل فرد تربوياً وإنسانياً وتأهيله للمشاركة الاجتماعية البناءة، والتعامل معه بالتالي قيمة حضارية.

تربية التلاميذ العاديين:

التربية المدرسية هي في العموم للتلاميذ العاديين (ونسبتهم حوالي ٦٨٪ من مجموع الناشئة المتعلمة)، حيث تبدو غير مجدية نظراً لجماعيتها وروتينها ومواطن الضعف الملاحظة على: كوادرها ومناهجها وموادها التعليمية وبيئاتها الشكلية والعملية. ومن هنا يلاحظ على الناشئة كثيرمن الرسوب والتسرب والمشاكل التحصيلية والسلوكية. وحتى تتحول التربية المدرسية من جدبها الراهن إلى أخرى أجدى للفرد والمجتمع، يتوجب:

أولاً: استراتيجيات جديدة تتمشى مع روح العصر وحاجات التلاميذ في التعلم وتطوير الشخصية العاملة المستقلة. إن <التربية العيادية> <والتلاميذ يديرون أنفسهم> هما مثال لما يمكن تبنّيه من استراتيجيات مدرسية حديثة.

كما يتوجب أيضاً تطوير كفايات الكوادر المدرسية في مجالات الميول وأساليب التعامل مع بعضهم ومع التلاميذ، وفي التدريس المنهجي، وتكنولوجيا المعلومات والتعليم الرقمية، بالإضافة إلى تطوير البيئات المدرسية المادية من حيث الشكل والتكوين العام، والمواد التعليمية والتجهيزات والخدمات البشرية والمادية المساعدة.

وثانياً: تغيير التربية الأسرية لأفضلياتها الدنيا في تنشئة الطفل إلى أخرى أعلى اجتماعية وإدراكية وحضارية عامة.

إن من مآخذ التربية الأسرية في البلدان العربية، هي تنشئة الأسرة للطفل لنفسها ولخدمة مصالحها المباشرة العرقية و العاطفية و الاقتصادية والأدبية الرمزية.. أي ليكون الطفل راشداً في المستقبل، وسيلة وصولية لتحقيق أغراضها ومنافعها الحياتية المباشرة، دون اعتبار واضح لرغبات وقدرات الطفل أحياناً أو لمصالح المجتمع العامة الثقافية

والحضارية المتنوعة وحاجاته للبقاء والتقدم. ومن هنا، فإن تحوّل الأسرة التربوي من قيم الطفل الدنيا، إلى أخرى وسيطة ثقافية وعليا ادراكية حضارية، يعد عاملاً حاسماً ليس فقط للتعامل مع هذا الطفل قيمة إنسانية ستراتيجية، بل أيضاً للنهوض بالمجتمع من دونيته المركبة أمام نفسه وتراثه ثم الأمم الأخرى (أنظرالمزيد بالفصل السادس تالياً).

وبالطبع، لا يأتي هذا التحول للأسرة إلا ببرامج إعلامية هادفة وتوعية صحفية واخبارية منظمة، وعقد ندوات ودورات التوجيه والإرشاد الأسري من جهات اجتماعية متخصصة في المدارس والجامعات وإدارات الشؤون الاجتماعية (خاصة ما يرتبط منها بأقسام الأمومة والطفولة)، ثم بحملات التوعية الأسرية المتنقلة الى المنازل والأسر في الأحياء والقرى والهجر والتجمعات السكانية المختلفة.

هوامش المقال

1- Wikipedia Foundation. 2009. Education. July, http://en.wikipedia.org/wiki/Education.

2-Partly, Mohamed Ziad Hamdan. 2014. A Paradigm of Transnational Collaborative neo-Blended Learning: toward an exchange theory of growth need – responsive source transactions. Paper presented to the 13th European Conference on e-Learning ECEL-2014 being held at Aalborg University, Copenhagen, Denmark 30-31 October 2014.

٣- الجزيرة الفضائية. صحف يابانية-تبسّط-الأخبار-للأطفال http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2014/11/25- /

٤- الجزيرة الفضائية.2015 . اليابان تلزم طلابها بتعلم الأخلاق عام ٢٠١٨ http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous// 4/1/اليابان-تلزم-طلابها-بتعلم-الأخلاق-عام-٢٠١٨

5- Melissa Kovacs Comber.2005. CIVIC SKILLS AND CIVIC EDUCATION: AN EMPIRICAL ASSESSMENT. Doctoral Dissertation, University of Maryland, USA.